أكدت أنها وصلت في آخر حساب ختامي إلى 118 مليون دينار

«الميزانيات»: 20 % نسبة التضخم في مصروفات الأمانة العامة لمجلس الوزراء

■ كثير من الملاحظات مستمرة وبحاجة إلى تصويب

■ الأمانة لاتلتزم بتطبيق القرارات التي يصدرها مجلس الوزراء

اجتماع لجنة الميزانيات

أصدر رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان عبد الصمد بيانا صحافيا حول اجتماع اللجنة لمناقشة الحساب الختامي للأمانة العامة لمجلس الوزراء للسنة المالية 2016/2015 وملاحظات جهاز المراقبين الماليين وديوان المحاسبة بشأنه.

وقال عبد الصمد انه على الرغم من كثرة الملاحظات الجوهرية التي سجلت على الحساب الختامي من قبل الأجهزة الرقابية إلا انه لم يحضر الاجتماع الوزير المختص أو الأمين العام علما بانه قد تم تأجيل الاجتماع عن موعده السابق لرغبة اللجنة حضور الوزير للإطلاع على مجريات الأمور.

ولفت الى ان كثيرا من الملاحظات مستمرة وبحاجة إلى تصويب في حين لم تكن الأمانة على جهوزية كاملة لإقناع اللجنة بالردود على إستفساراتها.

واضاف ان الأمانة العامة لمجلس الوزراء لاتلتزم بتطبيق القرارات التي يصدرها مجلس الوزراء في أكثر من ملاحظة مسجلة في التقارير الرقابية ومنها استمرار عدم تبعية مكتب التدقيق الداخلي لأعلى سلطة إشرافية وعدم فعاليتها وفقدانها للاستقلالية وفق تقييم ديوان المحاسبة.

وأشار عبد الصمد انه لا توجد خطوات جادة لإعادة هيكلة الأمانة والمتضخمة بـ (27 برامجا ومكتبا ولجنة) رغم كثرة الدراسات المقدمة لفك التشابك والتداخل وآخرها دراسة ديوان المحاسبة، ووجود تماثل للعديد من اللجان.

وأوضح ان هناك (3) لجان تخص المحافظات ولجنتين بشأن المقيمين بصورة غير قانونية وبمسميات متقاربة جدا.

واضاف: كما ان بعض هذه اللجان اعداد موظفيها قليل جدا ويتم إنشاء مباني لها بمساحات كبيرة لا تتناسب مع واقعها العملي كلجنة شؤون المرأة مما ادى إلى تضخم مصروفات الأمانة لتصل في آخر حساب ختامي إلى 118 مليون دينار وبزيادة قدرها 20% خلال سنتين فقط.

وقال عبد الصمد انه سبق ان وجهت اللجنة مرارا بإلحاق تلك البرامج والمكاتب واللجان إلى الجهات الحكومية المختصة لتوحيدها تحت مظلة واحدة تقاديا للمشاكل المتعلقة بشيوع المسؤولية وترشيدا للإنفاق وتفرغ الأمانة لتنفيذ ومتابعة القرارات المتعلقة باختصاصاتها الأصلية.

وبين ان بعض القوانين لم تصدر لوائحها التنفيذية إلا بعد 5 سنوات من تاريخ إقرار القانون كما في المجلس الأعلى للتخصيص ومن باب أولى ان تكون الأمانة نموذجا في الالتزام بقرارات مجلس الوزراء ومنها قرار ضبط نمو الهياكل التنظيمية بالجهات الحكومية.

واكد عبد الصمد انه لم تكن الأجوبة مقنعة وبعضها لم يرد عليها فيما يخص المآخذ حول التعيين في لجان المحافظات في الأمانة العامة لمجلس الوزراء: مع ارتفاع ملحوظ في أعداد المعينين فيها إلى أكثر من 1800 شخص منهم 700 شخص معين في السنة المالية 2016/2015 ودون وجود ما يثبت وجودهم على رأس عملهم وتأجيل تطبيق نظام (البصمة) عنهم.

وكشف ان بعض قرارات التعيين كانت في أيام عطل رسمية للدولة كعيد التحرير كما هو ملبت بالمستندات لدى اللجنة وبعضهم تم تظليم إلى هيئة الاتصالات المؤسسة حديثا وبمزايا مالية مرتفعة في حين لم ينقل موظفون من وزارة المواصلات المواصلات من ذوي الإختصاص لهذه الهيئة بحجة ضرورة إستقطاب الكفاءات من السوق!!

وشدد عبد الصمد على ضرورة ان تعيد وزارة المالية النظر بالآلية المعمول بها بشان المناقلات المالية التي تطلبها الجهات ووجود تدقيق اكبر لمسوغاتها ومدى الحاجة الفعلية لها حيث اجرت الأمانة عدة مناقلات مالية لم يكن لها اي حاجة فعلية ومنها المناقلات التي تمت على بند (الإيجارات) رغم وجود مبالغ مالية لم يتم استغلالها في البند باكثر من مليون دينار!!

واضاف: كما استمرت الأمانة بتحميل الميزانية العامة بمبالغ إيجارات قاربت الـ 10 ملايين دينار نظير تاجير مباني للجهات التابعة لها دون إنشاء مقرات دائمة لها وبعض هذه الجهات مخصص لها اراضي لأكثر من 6 سنوات بالمخالفة لقرارات مجلس الوزراء بشان ترشيد الإنفاق في هذا الجانب.

وقال عبد الصمد انه رغم إنشاء الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات منذ سنة 2006 والمعني برسم السياسة التكنولوجية للدولة إلا ان كثيرا من الجهات الحكومية وخاصة التي لها مكاتب بالخارج غير مربوطة آليا مع وزاراتها كالملحقيات الثقافية والمكاتب الصحية والهيئات الدبلوماسية بالخارج

وأوضح ان هذا الامر ادى إلى تضخم المبالغ المحولة لتلك المكاتب دون مستندات وبها هدر حقيقي يقدر بملايين الدنانير دون ان تكون هناك جهود حكومية لضبطها لسنوات.

وبين ان اللجنة سبق ان نبهت مرارا على ضرورة توحيد كل ما يتعلق بشؤون الشباب تحت مظلة واحدة بدلا من تناثرها بين الجهات الحكومية تفاديا للمشاكل المتعلقة بشيوع المسؤولية والتداخل بين الاختصاصات والمناصب، ومنها ما يتعلق بمكتب وزير الدولة لشؤون الشباب.

وأوضح ان هذا المكتب مدرج كبرنامج في الأمانة العامة لمجلس الوزراء وتبعيته السياسية لوزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الشباب بالوكالة في حين ان تبعيته الإدارية والمالية لوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء.

وقال عبد الصمد انه بالرغم من إنشاء الهيئة العامة للشباب إلا انه لا يوجد إلى الآن توجه حكومي جاد لتوحيد ما يتعلق بشؤون الشباب تحت مظلة واحدة بدلا من تناثرها بين الجهات الحكومية إذ ما يزال مكتب وزير الدولة لشؤون الشباب قائما كبرنامج في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

واضاف كما سجل ديوان المحاسبة مأخذه حول عدد من المبادرات الشبابية التي قامت بها وزارة الشباب حيث ان بعض هذه المبادرات كانت ربحية كما لم يتم قياس العائد من تلك المبادرات والتي تحملت الخزانة اعبائها بلغ ما أمكن حصره منها مليون دينار مما يتطلب تصويب هذه المآخذ وفق المتطلبات الرقابية.

■ استمرار عدم تبعية مكتب التدقيق الداخلي لأعلى سلطة إشرافية

«لجنة تحسين بيئة الأعمال»: 15 تعديلا تشريعيا لإزالة المعوقات أمام أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة

لجنة تحسين بيئة الأعمال

اجتمعت لجنة تحسين بيئة الأعمال والمشاريع الصغيرة امس بالقائمين على صندوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وقال مقرر اللجنة النائب أحمد الفضل إن المشكلة الرئيسية هي في فهم بعض الجهات الهدف الرئيسي من إنشاء الصندوق.

وكشف الفضل في تصريح له بمجلس الأمة عن انتظار اللجنة ١٥ تعديلا تشريعيا من الحكومة تهدف إلى مواجهة المشكلات التي تقف عائقا أمام أصحاب المشاريع مع الجهات الحكومية مثل عدم تسليم الأراضي للمشاريع الصناعية.

واعتبر الفضل أن أبرز أهداف صندوق المشاريع التي لا بد من تحقيقها تتعلق بمعالجة الهيكل الخاطئ للقوى العاملة وجذب الشباب من القطاع العام إلى العمل الحر وتحويل الخريجين إلى أرباب للأعمال.

أعلن عن تقديمه سؤالاً برلمانياً عن معايير اختيار المعلمين الوافدين

الدوسري للفارس: ما أسباب زيادة رسوم المدارس الخاصة؟

أعلن النائب ناصر الدوسري عن تقديمه سؤالا برلمانيا إلى وزير التربية وزير التعليم العالي المحترم د.محمد الفارس عن معايير اختيار المعلمين الوافدين للتدريس في مدارس الكويت، ودواعي زيادة رسوم المدارس الخاصة 3%.

وطالب الدوسري في سؤاله بإفادته وتزويده بما يأتي:

(1) ما سبب تغير تبعية إدارة الخدمات العامة لأكثر من قطاع مرات عدة حيث كان في القطاع الإداري ثم المالي ثم اعيد قبل فترة للقطاع الإداري؟ هل التغيرات تتم حسب تنقلات الوكلاء وتغيرهم؟ ما أسباب هذه التنقلات للإدارة التي تعتبر من الإدارات المهمة في الوزارة؟

(2) هل بالفعل تمت الموافقة من قبل لجنة المناقصات المركزية للترسية على شركة المباني والمقاولات لتوريد الوجبات الغذائية لضيافة القادة علما بان الشركة المذكورة لم تمارس أي نشاط تجاري يدل على توريدها للأغذية حيث إنها مختصة بالمباني والانشاءات وتنظيف الشوارع والطرقات ؟ ما شروط الشركات التي تقدم الوجبات للطلبة؟ وما الإجراءات المتبعة تجاه الشركات المسببة للتلوث الوجبات الغذائية؟

(3) اقر مجلس الوزراء كادرا للموظفين ممن يحملون مسمى صائغ برامج بعد رفعه من قبل ديوان الخدمة المدنية وهو الكادر الذي اصبح نافذا من يوم إقراره من قبل مجلس الوزراء، الا ان القرار اصبح نافذا لصالح الموظفين الجدد فقط، فما اسباب عدم شمول حملة مسمى «صائغ برامج» من الموظفين الحاصلين على هذا المسمى قبل إقرار الكادر؟

(4) هل حصل احد ممن يحملون مسمى صائغ برامج قبل إقرار الكادر من قبل مجلس الوزراء على هذا الكادر؟ مع تزويدي بأعدادهم وأسمائهم إن كانت الإجابة بنعم.

(5) هل رفعت دعاوى على وزارة التربية لبعض حملة مسمى صائغ برامج؟ وما نتيجة هذه الدعاوى على الوزارة في القضاء؟ مع تزويدي بأسماء وأعداد من رفع دعوى على الوزارة ونتيجة هذه الدعاوي إن كانت الإجابة بنعم.

(6) ما دواعي زيادة رسوم المدارس الخاصة 3% لسنة 2016 /2017 وكذلك لسنة 2017/2018؟

(7) توفر الدولة سكنا للمعلمات والمعلمين حيث يتم توفير مبان سكنية بإيجار وعقود بين ملاك العقارات ووزارة التربية وبعد إقرار بدل السكن الذي وفرته الدولة لهم كم هي تكلفة ايجار تلك المباني وعددها؟ كم عدد المعلمين والمعلمات الذين خرجوا بعد زيادة بدل السكن؟

(8) كم عدد المعلمين والمعلمات الكويتيين في المرحلة الثانوية من أصحاب التخصصات التالية (لغة عربية / لغة انجليزية / علوم بمجالاتها المختلفة / رياضيات) مقارنة مع عدد المعلمين والمعلمات الوافدين؟ ما خطط الوزارة لجذب المعلمين الكويتيين للتوجه للتدريس في المرحلة الثانوية؟

(9) ما معايير اختيار المعلمين الوافدين للتدريس في مدارس الكويت؟ ما سنوات الخبرة المطلوبة ليتم قبول المعلم للتدريس؟ كم تبلغ التكليف المادية للجان المنعقدة في الخارج لاختيار المعلمين؟

انتقدت نية «الفتوى والتشريع» التعاقد مع 30 مستشارا وافدا

الهاشم: إقرار التأمين الصحي على الزائرين يخفف الازدحام في المستشفيات

■ الدولة لها الأحقية في وضع الرسوم الحقيقية لقيمة التأمين وليس أسعاراً رمزية

■ الزيارات العائلية لأسر الوافدين تتسبب في طول طوابير الانتظار

■ الصالح: المقترح ظل في أدراج اللجنة الصحية منذ 2012 وإقراره يحقق أهدافا عدة

■ سيدر ملايين سنويًا من الزائرين وهذا يعتبر وجهًا من أوجه تنويع المصادر

صفاء الهاشم

أثنت النائب صفاء الهاشم على قرار اللجنة الصحية البرلمانية بإلزام الزائرين للكويت بالتأمين الصحي معربة عن تأييدها قرار اللجنة كما وجهت التحية إلى أعضاء اللجنة لموافقتهم على إقرار المقترح.

وقالت الهاشم في تصريح بمجلس الأمة امس إن القرار يخفف الازدحام في المستشفيات مؤكدة أحقية الدولة في وضع الرسوم الحقيقية لقيمة التأمين وليس أسعارا رمزية.

وأوضحت أن الزيارات العائلية لأسر الوافدين تتسبب في طول طوابير الانتظار في المستشفيات ونقص الأوكسجين في غرف الطوارئ، مشيرة إلى وجود من يأتي لتلقي العلاج في حالات الولادة وعلاج السرطان وعمليات التكميم وعلاج السمنة.

من جهة أخرى انتقدت الهاشم عدم وجود قاعدة بيانات لدى إدارة الفتوى والتشريع ونية الإدارة التعاقد مع ٣٠ مستشارا من الوافدين معتبرة ذلك عبيا خطيرا يسري في جسد الدولة.

وتساءلت الهاشم أما آن الأوان ان يتم تأهيل وتعيين مستشارين من المواطنين بدلا من تكاليف الإقامة والمصروفات الأخرى التي تتحملها مؤسسات الدولة عن المستشارين الوافدين؟ لافتة إلى ان أحد المستشارين الوافدين مدة اقامته الفندقية عام كامل

وقال النائب خليل الصالح إن اجتماع اللجنة الصحية امس دشن باكورة التشريعات الاقتصادية بإقرار مقترح توفير غطاء صحي لكل شخص يزور الكويت ويكون لديه بوليصة يتم علاجه من خلالها في المستشفيات الخاصة.

وبين الصالح في تصريح بمجلس الأمة أن هذا المقترح ظل في أدراج اللجنة الصحية منذ 2012، مؤكدا أن إقراره يحقق أهدافا عدة مثل تخفيف العبء على مستشفيات الدولة وفتح فرص عمل للشباب الكويتي. وأوضح أن المقترح سوف يدر ملايين سنويًا من الزائرين للكويت وهذا يعتبر مدخولا جيدًا للدولة ووجهًا من أوجه تنويع مصادر الدخل. وأضاف أن صور التحصيل إما في شكل ضمان تتولاه الحكومة وإما تأمين عن طريق الشركات المختصة بالتأمين.

طالب بكشف بعدد المراكز والمستوصفات والعيادات التخصصية في كل محافظة

عبدالله يسأل الحربي عن كلفة علاج المواطنين والوافدين سنوياً

خليل عبدالله

أعلن النائب د. خليل عبدالله عن توجيهه سؤالاً برلمانيا إلى وزير الصحة د. جمال الحربي حول مستوى جودة الخدمات الصحية المقدمة في المستشفيات والمراكز الصحية والمستوصفات والعيادات التخصصية الحكومية التكلفة السنوية لعلاج المواطن الكويتي وعلاج الوافدين وطريقة حساب العلاج للمواطن الكويتي والوافد سنويا.

وطالب عبدالله في سؤاله تزويده بالآتي:

-1 كشف بعدد المراكز الصحية والمستوصفات والعيادات التخصصية الحكومية في كل محافظة على حدة، مع بيان ساعات العمل بكل مركز.

-2 كشف يوضح عدد المراجعين والمرضى اليومي وشهريا وسنويا بكل مركز صحي ومستوصف وعيادة تخصصية حكومية، في كل محافظة على حدة.

-3 كشف بعدد الطاقم الطبي من اطباء وممرضين في كل مركز صحي ومستوصف وعيادة تخصصية حكومية، في كل محافظة على حدة.

-4 ما المشاريع الحالية والمستقبلية الخاصة بإنشاء مراكز صحية أو مستوصفات أو عيادات تخصصية حكومية في المحافظات كافة؟

-5 هل المراكز الصحية والمستوصفات والعيادات التخصصية الحكومية في جميع المحافظات كافية في الوقت الحالي لأعداد المرضى والمراجعين يوميا وشهريا وسنويا؟ إذا كانت الإجابة بالنفي فما الخطة المستقبلية لدى وزارتكم الموقرة لاستيعاب عدد المرضى والمراجعين وتلافي الازدحام والتأخير في مواعيد المراجعة؟ وما الحلول البديلة لتخفيف العبء على الطاقم الطبي وعلى المرضى والمراجعين؟

-6 كشف يوضح التكلفة السنوية لعلاج المواطن الكويتي وعلاج الوافدين وطريقة حساب العلاج للمواطن الكويتي والوافد سنويا.

-7 كشف بعدد الكوادر الطبية من أطباء عامين وأطباء متخصصين وخاصة في التخصصات النادرة وأطباء الأسنان والصيادلة والمختبرات والممرضين، مع توضيح أسباب وموانع توفير النقص في أي كادر طبي، وهل تعتبر الكويت من الدول الرائدة طبقا لمنظمة الصحة العالمية في مجال العلاج الطبي مقارنة بعدد السكان وقادرة على تقديم العلاج المطلوب للأمراض والأوبئة ومتابعة الحالات الصحية للأمراض المزمنة والمعدية والسارية مقارنة مع الدول الأخرى؟

-8 هل مستوى جودة الخدمات الصحية المقدمة في المستشفيات والمراكز الصحية والمستوصفات والعيادات التخصصية الحكومية مقبولة أو جيدة من ناحية أساليب التكنولوجيا الحديثة ونظم المعلومات التي يمكنها أن تسرع من وتيرة وآليات التعامل مع المرضى؟ إذا كانت الإجابة بنعم فما الطرق لقياس جودة وكفاءة الخدمات الطبية؟ وأما إذا كانت الإجابة بالنفي فما الإجراءات الخطط التي تعمل عليها وزارتكم الموقرة لتحسين الخدمات الصحية وتوفير المستلزمات الطبية والمعدات التكنولوجية الطبية الكفيلة بجعل الكويت من الدول المتقدمة في المجال الطبي والصحي؟

ووضع حلول لقضية تجارة الإقامات

طلب نيابي لتشكيل لجنة خاصة لمعالجة التركيبة السكانية

أعلن النائب د. عبد الكريم الكندري عن تقديمه وعدد من النواب طلب تشكيل لجنة برلمانية خاصة لمعالجة التركيبة السكانية وتضخم أعداد الوافدين.

وبين الكندري في تصريح صحافي أن اللجنة ستقوم في حال اقرارها من المجلس بدراسة الاقتراحات والحلول الخاصة لمعالجة ظاهرة الاتجار بالإقامات وإلزام الحكومة بتطبيق سياسة الاحلال وكذلك التصدي لقضية العمالة السائبة.

وأوضح الكندري أن اللجنة المقترحة يفترض أن تقدم تقريرها النهائي للمجلس بجلسة خاصة بتاريخ 2017/3/30.

وجاء نص الطلب الذي وقع عليه 11 نائبا:

انه بسبب تضخم أعداد الوافدين في البلاد بصورة غير طبيعية مع عدم تطبيق سياسة الإحلال في الدولة، وبسبب التساهل في ظاهرة الاتجار بالإقامات ما ادى إلى انعكاسات خطيرة، حيث بلغ عدد الكويتيين 30 ٪ من عدد سكان الكويت.

وحرصا على توازن التركيبة السكانية في الكويت الأمر الذي سيؤدي الى استقرار اجتماعي وأمني واقتصادي في البلد..

نتقدم نحن الموقعين أدناه بطلب تكليف لجنة خاصة ومؤقتة مكونة من ثلاثة إلى خمسة أعضاء لدراسة أسباب هذا الخلل الخطير وطرق علاجه والتحقيق في قضية تجارة الإقامات على أن تقدم تقريرها النهائي في جلسة خاصة في تاريخ 2017/3/30، على أن يتم التصويت على هذا الطلب نداء بالاسم. وقدم الطلب د. جمعان الحريش ود. عبد الكريم الكندري ود. خليل أبل ونامر الظفيري وماجد المطيري ويوسف الفضالة وعبد الله فهاد وأسامة الشاهين ومحمد الدلال ومحمد هايف وشعيب المويزري.